مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة

العدد التاسع

1992 م.

بين ابن هشام وابن أم قاسم

الأستاذ محمد خليل الزروق
كلية الآداب - جامعة قاريونس
الجماهيرية العظمى

1 - الدّعـــوى:

من أعظم آفات البحث العلميّ العجلة والإسراع، واتباع الخواطر السّانحة، والآراء البادية، من غير غوصٍ على الحقائق، واستيثاقٍ من دلائلها وشواهدها.

وقد ساءني أيَّ مساءةٍ ما كتبه فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل في تقديمهما لكتاب «الجنى الدّاني في حروف المعاني» لـ «الحسن بن قاسم المراديّ، أبي محمّد بدرِ الدّين»، الشّهير بـ «ابن أمّ قاسم» (سيأتي الكلام على وفاته) - فرمَيا «ابنَ هشامٍ، عبدَ الله بنَ يوسف، أبا محمّد، جمالَ الدّين» (761 هـ) بالسّرقة، وأنّه رفع كتابه «المغني» فوق قدره، وأنّه في هذا الكتاب عالةٌ على كتاب «ابن أمّ قاسمٍ»، بعباراتٍ قاسية، وتحاملٍ ظاهر، وخلطٍ شديد.

قالا: «.. ثمّ شعر النُّحاة بضرورة تصنيف كتبٍ خاصّةٍ تضُمُّ هذه المعاني

(أي معاني الأدوات) وتبسط أصولها، وأبوابها، وشواهدها، والمذاهب المختلفة فيها، فكان أن صدرت مؤلّفاتٌ كثيرةٌ في هذا الموضوع، أشهرها.. (وذكرا كُتُباً منها الجنى الدّاني ومغني اللّبيب، ثم قالا بعد كلامٍ).. وكان أولُ ما طُبع من هذه المصنّفات كتابَ مغني اللّبيب، وقد استطاع لسبقه هذا في النّشر، ولما أُلف حوله من شروحٍ وتعليقاتٍ واستدراكات، ولما تمتّع به صاحبُه ابنُ هشامٍ من منزلةٍ علميّةٍ مرموقةٍ طاغية[1] ـ أن يملأ فراغاً كبيراً من معاني الأدوات، ويشغل الدّارسين والمحقّقين عن الكتب التي تقدّمته أو جاءت بعده في هذا الموضوع، فلم يعملْ واحدٌ منهم على تخطّي سلطان ابن هشام عشراتٍ من السنوات (وهما يريدان كما هو واضح تخطّيَ هذا السُّلطان)، بيدَ أنّ قراءةً يسيرةً في كتاب الجنى الدّاني رسمت لنا خطًّا جديداً في تاريخ مغني اللّبيب (انظر إلى هذا التعبير). فقد ذكر ابن هشام أنّ كتابه فريدٌ في نوعه؛ إذْ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحةٌ بمثاله، ولم ينسِجْ ناسجٌ على منواله (هذه العبارة المسجوعة لابن هشام في المقدمة)، فأوهم الدارسين أنّ كتابه نسيج وحده، وفريد أصله وفرعه. ونحن إذا عارضنا الباب الأوّل منه بما جاء في الجنى الدّاني رأينا لقاءً واضحاً في تقسيم معاني الأدوات، والشواهد، والتوجيهات النحوية والمعنوية، والاستدراكات والتعقيبات. وهذا اللّقاء ليس قاصراً (الصّواب مقصوراً) على المضمون، وإنّما هو في كثيرٍ من المواطن ظاهرٌ في العبارات والجمل والمفردات. الأمر الذي يدعو (تعبيرٌ ركيك) إلى احتمال أنّ أحد المؤلفين قد نقل من الآخر، أو أنّهما نقلا من مصدرٍ واحد. ولمّا تعذّر علينا الوصولُ إلى كتابٍ يُثبت الاحتمالَ الثّانيَ رجعْنا إلى الاحتمال الأوّل. وكادتْ دعوى ابن هشامٍ المتقدمةُ تحملنا على الميل إلى أنّ المراديّ قد اعتمد في الجنى على ما جمعه ابن هشام في كتابه. إلا أنّ منطق التّاريخ لم يسمحْ بهذا، وحملَنا على الجزم بعكسه. فابن هشامٍ قد صنّف المغني مرّتين: أولاهما سنة 749، والثّانية سنة 756، وقد نُكب ابن هشام بالتأليف الأوّل

(1) إنّما قدّمت ابنَ هشامٍ في العُنوان لأنه أنحى من ابن أمّ قاسم.

وبكتبٍ له أخرى في طريقه إلى مصر، فلم يكن للنّاس إلا التأليف الثّاني. ولمّا كان المراديّ قد تُوفي سنة 749، فإنّ نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتّحقيق... والجدير بالذّكر أن ابن هشام قد ذكر في المغني كتباً كثيرةً استقى منها، وعدداً كبيراً من العلماء نقل عنهم، أو أخذ بأقوالهم، ولم يكن للمراديّ وكتابه الجنى الدّاني إشارةٌ واحدة»[2].

هذا كلامهما بحروفه.

والمقصود بـ«سلطان ابن هشام» وشغل كتابه «الدّارسين والمحقّقين» ـ مدرسو النّحو في جامعة دمشق، من مثل سعيد الأفغاني ومازن المبارك، وكان لهؤلاء عنايةٌ بالمغني، وحرصٌ عليه، وأخرجوا له طبعةً هي أفضل ما صدر من نسخ المغني إلى اليوم، وإن يكن فيها شيءٌ من السّرعة.

وقباوة وصاحبه يقولان هذا سنة 1973، بعد صدور الطّبعة الثّالثة من تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله للمغني سنة 1972، وفيها فضل عناية.

وإلّا فالكتاب لم يُطْبَعْ بَعْدَ الطّبعات معَ الحَوَاشي إلّا مرّتين: هذه، وطبعة الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد، وليس فيها شيءٌ إلا أنّها بعلامات ترقيم، وضبطٍ للمتن، وفهرسٍ للشّعر. ولا عليّ أن يكون شيءٌ من هذا أو لا يكون، ولكنّهُ يحسُن بي أن أذكر أنه سبقهما إلى القول بأن ابن هشام أخذ من كتاب الجنى، ولم يشر إليه ـ الشّيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم».

قال: «نقل ابن هشام الجنى الدّاني بنصّه وفصّه إلى كتابه المغني دون أن يشير ولو مرّةً واحدةً إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلّفه»[3].

---

(2) فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، تقديم كتاب الجنى الدّاني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2. 1403/1983، ص 3 ـ 6. وقد ظهرت الطّبعة الأولى سنة 1973.

(3) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، من غير تاريخ، 97/1 من المقدمة. والطّبعة الأولى من الكتاب كانت سنة 1972.

وقال في موضع آخر: «والذي آخذه على ابن هشام أنه نقل إلى كتابه كتابَ المراديّ الجنى الدّاني، دون أن يشير إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلّفهِ ولو مرّةً واحدةً كما كان يشير إلى اسم غيره. قال (يعني ابن هشام): جَلَلْ حرفٌ بمعنى نعم، حكاه الزّجاج في كتاب الشّجرة. (انتهى قول ابن هشام). وقد ذكر هذا المراديّ، وربما لا يكون ابن هشام قد رأى كتاب الشّجرة للزّجاج»[4].

ولا دلالة فيما نقل عن ابن هشام كما ترى.

وأنا آخذ على الشّيخ أنه أخذ هذه المقالة من حاجي خليفة، في «كشف الظّنون» ولم يشر إليه، وكما تدين تُدان.

قال حاجي خليفة يصف كتاب ابن أمّ قاسم: «وهو مأخذ المغني لابن هشام»[5].

ولا بدّ أن يكون الشّيخ قد اطّلع على هذا، لأنه عقد فصلاً في أوّل كتابه للحديث عن كتب حروف المعاني ما وصلنا منها وما لم يصل، وتحدّث فيه عن كتاب الجنى وغيره. ثم لو أنّ الشّيخ وازن بين الكتابين بصَبْرٍ وبَصَرٍ ـ على ما هو معهودٌ فيه ـ لرأى رأياً آخر، ولكنّه وقع على قول حاجي خليفة، مع نظرٍ سريعٍ في كتاب الجنى، فقال ما قال!!

والشيخ عضيمة يقول هذا قبل أن تظهر طبعة قباوة وصاحبه من كتاب الجنى، إذ كان الكتاب قد طُبع من قبل في الآستانة، ومنه مخطوطتان في القاهرة وفي الإسكندرية[6].

---

(4) السابق، 100/1 من المقدمة.

(5) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1067 هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، من غير تاريخ، 607/1.

(6) يوسف سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس بمصر، 1928/1346، ص 1724.

والعجب من قباوة وصاحبه إذ يقولان: «وقد بقي الكتاب مخطوطاً إلى أن يسّر الله لنا أمر العناية به»، ثم في الحاشية: «وزعم يوسف سركيس أنه طُبع في الأستانة بمطبعة الجوائب، ثم قال: كذا أخبرني الأديب جميل بك العظم»[7]، وأيُّ شيء يحملهما على هذا الإنكار؟

2 ـ عكس الدّعوى:

وأنا أريد من أول الأمر، وقبل بيان ما في كلام الرّجلين من حَيْسٍ وتخليط ـ أن أعكس هذه الدّعوى الأخيرة، دعوى أخذ ابن هشام من ابن أمّ قاسم، واستدلّ لذلك.

فأقول: إن القارىء للباب الأوّل من المغني، ولكتاب الجنى قراءةً متأنّيةً متأمّلةً فاحصة، لا قراءةً يسيرةً فِعْلَ قباوة وصاحبه ـ يرى بجلاءٍ أنَّ المراديَّ قد اطلع على المغني وأخذ منه.

ذلك أن الاتفاق بين الكتابين أنواع، ليس فيها في نفسها دلالة على شيءٍ ممّا نحن فيه، إلاّ نوعٍ واحدٍ، وصورته أن ينسُب أحد المؤلّفين القول إلى غيره بقوله: «قيل» أو «قال بعض النّحويين» أو نحو ذلك، ثم تجد القول نفسه عند الآخر غير منسوب إلى أحد، أي ينسُبه إلى نفسه. وقد وجدت ابنَ أمّ قاسم يعزو القول إلى غيره، وابن هشام هو صاحب هذا القول في كتابه المغني. ولهذا أمثلةٌ كثيرةٌ، بعضُها أوضحُ من بعضٍ في الدلالة.

1 ـ قال في المغني: «أنَّ المفتوحة المشدّدة النّون. على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحّ أنّها فرعٌ عن إنّ المكسورة، ومن هنا صحّ للزمخشريّ أن يدّعيَ أنّ أنّمَا بالفتح تفيد الحصر كإنّما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿**قل إنّما يوحى إليّ أنّما إلٰهكم إلهٌ واحد**﴾

(7) مقدمة الجنى، ص 11.

[الأنبياء/ 108]، فالأُولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

وقولُ أبي حيان: هذا قولٌ انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنّما المكسورة ـ مردودٌ بما ذكرت (وهو كون المفتوحة فرع عن المكسورة)، وقوله (أي أبي حيان): إنّ دعوى الحصر هنا باطلةٌ لاقتضائها أنّه لم يوح إليه غير التوحيد ـ مردودٌ أيضاً بأنّهُ حَصْرٌ مقيّد؛ إذ الخطاب مع المشركين فالمعنى: ما أُوحي إليَّ في شأن الربوبيّة إلّا التّوحيد لا الإشراك، ويسمّى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب. وإلا فما الذي يقول هو في نحو: **﴿وما محمّد إلا رسول﴾** [آل عمران/ 144]، فإنّ ما للنّفي وإلّا للحصر قطعاً، وليست صفتُهُ ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ منحصرةً في الرّسالة، ولكن لمّا استعظموا موتَه جُعلوا كأنّهُم أثبتوا له البقاء الدّائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمّى قصر إفراد»[8].

وقال في الجنى: «وذهب الزمخشريّ إلى أنّ إنّ المكسورة وأنّ المفتوحة كليهما إذ كُفّا بمَا يفيدان الحصرَ، كقوله تعالى: **﴿قل إنّما يوحى إليّ أنّما إلهكم إلهٌ واحد﴾**.

وردّه الشيخ أبو حيّان في تفسيره بأنّ ما مع إنّ كهي مع كأنّ ولعلّ[9]، فكما لا تفيد الحصر في التّشبيه والترجّي فكذا لا تفيده مع إنّ المكسورة. وأما جعله أنّما المفتوحة للحصر فشيءٌ انفرد به، ولا يُعلم الخلافُ إلّا في المكسورة. ثم إنّ الحصر يقتضي (أي في آية الأنبياء) أنّهُ لم يوح إليه إلّا التّوحيد، وهو باطل. انتهى (أي كلام أبي حيان).

وانتصر بعضُ النّاس للزمخشريّ بأن قال: أنّ المفتوحةُ هي فرع المكسورة،

---

(8) ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط 3، 1972، ص 59.

(9) دخول الكاف على الضمير المنفصل استعمال قليل، وهو من عبارة أبي حيان، محمد بن يوسف أبي عبد اللّه أثير الدّين (745 هـ)، انظر البحر المحيط، نسخة صوّرتها مكتبة النصر، الرّياض، من غير تاريخ، عن طبعة السعادة، القاهرة، 1329 هـ، 344/6.

بدليل أنّ سيبويه عدّها خمسةً، واستغنى بإنّ المكسورة عن المفتوحة، فلا فرق بينهما في الحصر وعدمه. وقولُه (أي أبي حيان): ثم إنّ الحصر الخ ـ جوابُه: أنّ الحصر عند القائلين به باعتبار المقام، وهو هنا خطابٌ للمشركين، والموحى إليه في حقهم أوّلاً هو التوحيد. والله أعلم»[10].

فأنت ترى قوله: «وانتصر بعض الناس للزمخشري»، والمقصود ابن هشام كما هو بيّن، فإنّ وجه الرّدّ الذي حكاه في نصر الزمخشريّ هو قول ابن هشام. وهذا الموضع من أوضح الدّلائل على أنّ صاحب الجنى اطّلع على المغني.

وليس اختلاف العبارة سببه أنّ ابن أمّ قاسم ينقل بالمعنى، بل سببه اختلاف نسختي المغني. فإنّنا نزعم أنّه اطّلع على النّسخة الأولى الّتي ألّفها ابنُ هشامٍ سنة 749، وأصيب بها عند منصرفه إلى مصر آيباً من الحجاز[11]. ثم إنّنا نجد في نقل ابن أمّ قاسمٍ زيادةً ليست في المغني الذي بين أيدينا، وهي الاستدلالُ بأنّ سيبويه عدّ الأحرف النّواسخ النّاصبة خمسةً مستغنياً بإنّ المكسورة عن المفتوحة. وأمرٌ آخر هو أنّ ابنَ أمّ قاسمٍ ينقل قولَ أبي حيان في البحر بحروفه، وينقل قول ابن هشامٍ في مواضع أخر بحروفه أيضاً.

2 ـ وهاكَ موضعاً آخر، قال ابن هشامٍ عند الكلام على همزة الاستفهام، وتقديمها على العاطف: «هذا مذهب سيبويه والجمهور. وخالفهم جماعةٌ أوّلُهم الزمخشريّ، فزعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصليّ، وأنّ العطف على جملةٍ مقدّرةٍ بينها وبين العاطف. فيقولون: التّقدير في ﴿**أفلم يسيروا**﴾ [يوسف/ 109]، ﴿**أفنضرب عنكم الذّكر صفحاً**﴾ [الزخرف/ 5]، ﴿**أفإن مات أو قُتل انقلبتم**﴾ [آل عمران/ 144]، ﴿**أفما نحن بميّتين**﴾ [الصّافات/ 58] ـ (التّقدير): أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذّكر صفحاً، أتؤمنون به في

---

(10) الجنى، ص 416.

(11) انظر مقدّمة المغني، ص 12.

حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلّدون فما نحن بميّتين.

ويُضَعِّفُ قولَهم ما فيه من التّكلُّفِ، وأنّهُ غير مطّردٍ في جميع المواضع.

أمّا الأوّل (أيّ التّكلّف) فلدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف (أي إن اعتُرض بأنّ تقديم بعض المعطوف كحذف الجملة) ـ فقد يقال: إنه أسهل منه، لأنّ المتجوّز فيه على قولهم (وهو الهمزة) أقلّ لفظاً، مع أنّ في هذا التجوّز تنبيهاً على أصالة شيءٍ في شيءٍ، أي أصالة الهمزة في التصدير.

وأمّا الثّاني (أي عدم الاطّراد) فلأنّهُ غير ممكنٍ في نحو: ﴿**أفمن هو قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كسبت**﴾ [الرّعد/ 33].

وقد جزم الزّمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة. منها قوله في ﴿**أفأمن أهل القُرى**﴾ [الأعراف/ 97]: إنه عطفٌ على ﴿**فأخذناهم بغتةً**﴾ [الأعراف/ 95]. وقوله في ﴿**أئِنّا لمبعوثون أوَ آباؤنا الأوّلون**﴾ [الواقعة/ 47، 48]، فيمن قرأ بفتح الواو: إنّ «آباؤنا» عطفٌ على الضّمير في «مبعوثون»، وإنه اكتُفِي بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام» (ص 22).

فابن هشام هنا يُضَعِّفُ قول من قدر الهمزة داخلة على جملة محذوفة بأمرين: أحدهما: التّكلّف بدعوى حذف الجملة، والثّاني: عدم الاطّراد في جميع المواضع. ويذكر أنّ الزمخشري جزم بقول الجمهور في مواضع منها آية الأعراف.

إذا عرفت هذا فانظر فيما يقوله صاحب الجنى: «وذهب الزّمخشريُّ إلى تقدير جملة بعد الهمزة لائقةٍ بالمحلّ، ليكون كلّ واحدٍ من الهمزة وحرف العطف في موضعه. والتقدير (في ﴿**أفلا تعقلون**﴾ [البقرة/ 44]) أتجهلون فلا تعقلون، ونحو ذلك.

وضُعّفَ بعدم اطّراده، إذ لا يمكن في نحو: ﴿**أفمن هو قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كسبت**﴾ [الرّعد/ 33]، وبأنّ فيه حذفَ جملةٍ معطوفٍ عليها من غير دليل.

قِيلَ: وقد رجع إلى مذهب الجماعة (الزّمخشريّ) في سورة الأعراف (ص 31).

فهذا هو قول ابن هشام، حكاه ابن أمّ قاسم بقوله: «وضُعّف» بالبناء للمفعول، وبقوله: «قِيلَ» كذلك.

وينبغي التنبُّه إلى أنّ ابن هشامٍ ذكر ما ذكر غير معزوٍّ إلى أحد؛ أي هو من كلام ابن هشامٍ نفسه؛ لئلا يقال إنّهما نقلا من مكانٍ واحد.

3 ـ وهاكَ موضعاً ثالثاً، قال ابن هشام: «تأتي إنَّ فعْلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنّث من الأيْن، وهو التّعب، تقول: النّساء إنَّ، أي تعبْنَ. أو من آن بمعنى قَرُب. أو مسنداً لغيرهنّ على أنّه من الأنين وعلى أنّه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في رُدّ وحُبّ رِدّ وحِبّ بالكسر تشبيهاً له بقِيل وبِيع، والأصل مثلاً: أنّ زيدٌ يومَ الخميس، ثمّ قيل: إنّ يومَ الخميس.

أو فعْلَ أمرٍ للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأيْن، أو من آن بمعنى قَرُب، أو للواحدة مؤكّداً بالنّون من وأى بمعنى وَعَدَ، كقوله: إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ (هذا شطرٌ من بيتٍ يُلْغزُ به) وقد مرّ. ومركّبة من إن النّافية وأنا، كقول بعضهم: إنّ قائمٌ، والأصل: إنْ أنا قائم، فُعل به ما مضى شرحه (ص 36). فالأقسام إذاً عشرة، هذه الثّمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة» (ص 85).

وقال ابن أمّ قاسم: «ذكر بعضُ النحويين لإنّ في الكلام عشرة أنحاء..» (ص 400)، ثمّ ذكرها. وهذا الموضع من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان.

4 ـ وهذا موضعٌ رابع، قال ابن هشام: «التّحقيق أنّ أوْ موضوعةٌ لأحد الشّيئين أو الأشياء، وهو الّذي يقولُه المتقدّمون، وقد تخرج إلى معنى بَلْ، وإلى معنى الواو، وأما بقيّة المعاني فمستفادة من غيرها» (ص 95).

وفي الجنى: «ذهب قومٌ إلى أنّ أوْ موضوعةٌ لقدرٍ مشترك بين المعاني الخمسة المتقدّمة، وهو أنّها موضوعةٌ لأحد الشّيْئين أو الأشياء، وإنما فُهمت هذه المعاني من القرائن» (ص 231). فهذا من غير اختلاف.

5 ـ وقال في المغني عند الكلام على أمّا: «وقد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً، نحو: أمّا زيدٌ فمنطلق» (ص 82).

وقال في الجنى: «وقال بعضُ النحويّين إنّها (أي أمّا) قد ترد حيثُ لا تفصيل فيه كقولك: أمّا زيدٌ فمنطلق» (ص 522).

6 ـ وقال ابن هشام عند الكلام على «خلا» ودخول ما عليها: «وزعم الجَرْميّ والرَّبَعيّ والكسائيّ والفارسيّ وابن جنّي أنّه قد يجوز الجرّ (أي بما خلا) على تقدير ما زائدة. فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن ما لا تزاد قبل الجارّ بل بعده، نحو ﴿عمّا قليلٍ﴾ [المؤمنون/ 40]، ﴿فبما رحمةٍ﴾ [آل عمران/ 159]، وإن قالوهُ بالسّماع فهو من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه» (ص 179).

وقال ابن أمّ قاسم: «وقال بعضُهم: الجَرْميّ يخفض بها (أي ما خلا)، ويجعل ما زائدة، دخولَها كخروجِها، فإن كان ذلكَ قياساً منه فهو فاسد، لأنّ ما لا تكون زائدةً أول الكلام، لأنّها ضدّ الاعتناء الذي قدمت له، وإن كان يحكى ذلك عن العرب فهو من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه». (ص 437).

وهذا الاختلاف كما قلتُ من قبل ناشئٌ من اختلاف نسختي المغني، ففي الّتي بين أيدينا ذكر مع الجَرْميّ غيرَهُ، ومثّل بآيتين من القرآن، وفي الأخرى لم يفعل ذلك.

7 ـ وقال ابن هشام: «الثّالث عشر (من معاني مِنْ): الغاية، قال سيبويه: وتقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك (انتهى كلام سيبويه)[12]، أي محلاً للابتداء والانتهاء» (ص 425).

وقال ابن أمّ قاسم: «الثّامن (من معاني مِنْ) أن تكون للغاية، نحو: أخذت من الصّندوق، ذكره بعضُ المتأخّرين، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدّم. قال: (أي بعض المتأخّرين) معناه أنه محلٌ لابتداء الغاية وانتهائها معاً» (ص 313).

---

(12) سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قَنْبر (180 هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1395/1975، 225/4.

والعجيب أنّ ناشري الجنى الدانيّ قالا في الهامش عند هذا، بعد ذكر اختلاف النسخ في كلمة: «وانظر المغني»!.

8 ـ وقال ابن هشام: «الأمر الثّاني (ممّا تفيده الفاء العاطفة): التعقيب، وهو في كلّ شيءٍ بحسبه. ألا ترى أنّه يُقال: تزوّجَ فلانٌ فوُلد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدّة الحمل، وإن كانت متطاولة، ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين» (ص 214).

وقال ابن أمّ قاسم: «وقال بعضُهم تعقيبُ كلِّ شيءٍ بحَسَبه، فإذا قلت: دخلت مصر فمكة، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن» (ص 62).

9 ـ وقال ابن هشام: «السّادس (من معاني عَنْ): الظّرفية، كقوله:

وآس سَـراة الحيِّ حيث لـقيـتَهـم ولا تـكُ عن حمْل الـرِّبـاعـة وانيـا

الرِّبَاعةُ: نُجُوم الحِمَالة. قيل: لأنّ ونى لا يتعدّى إلا بفي، بدليل: ﴿ولا تَنِيَا في ذكري﴾ [طه/ 42]، والظّاهر أنّ معنى ونى عن كذا جاوزه وَلم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر» (ص 197).

وقال ابن أم قاسم: «السّابع (من معاني عَنْ): أن تكون بمعنى في، كقول الشّاعر:

وآس سَراة الحيّ ..... (البيت)

أي في حمل الرِّباعة. هذا قول الكوفيّين. وقال بعضُ النّحويّين: تعدية ونى بفي وعن ثابتةٌ، والفرق بينهما أنّك إذا قلت: ونى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره، وإذا قلت: ونى في ذكر الله، فقد التبس بالذّكر ولحقه فيه فُتورٌ وأناة» (ص 247).

10 ـ وقال ابن هشام عند الكلام على هل: «.. وبالغ الزّمخشريّ فزعم أنّها أبداً بمعنى قد، وأنّ الاستفهام إنما هو مستفاد من همزةٍ مقدرةٍ معها، ونقله في المُفصّل عن سيبويه، فقال وعند سيبويه أنّ هل بمعنى قَدْ، إلا أنّهم تركوا الألف

قبلها، لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليه في قوله:

سـائـلْ فـوارس يَـرْبُـوعٍ بشِـدَّتِنَـا، أَهَـلْ رَأَوْنا بسفـح القـاع ذي الأكَم

اهـ.

وقد عكس قوم ما قاله الزّمخشريّ، فزعموا أنّ هل لا تأتي بمعنى قد أصلاً. وهذا هو الصواب عندي، إذ لا متمسّك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور.. (وذكر الأمرين الأوّلين وردّهما ثم قال): والثالث: دُخول الهمزة عليها في البيت (المذكور قبل قليل)، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى (هذا وجه الاستدلال بالبيت)، وقد رأيت عن السيرافيّ أنّ الرّواية الصّحيحة أم هل، وأم هذه منقطعة بمعنى بل؛ فلا دليل. وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذّ، فيمكن تخريجه على أنّه من الجمع بين حرفين لمعنًى واحدٍ على سبيل التوكيد، كقوله: وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ (شطر بيت)، بل الذي في البيت أسهل، لاختلاف اللّفظين، وكونِ أحدهما على حرفين» (ص 460 ـ 462).

وقال ابن أمّ قاسم: «وأنكر بعضُهم مرادفةَ هل لقد، وقال: يحتمل أن يكون أَهَلْ رأوْنا (في البيت) من الجمع بين أداتين لمعنًى واحدٍ على سبيل التّوكيد، كقوله: وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ، بل الجمع بين الهمزة وهل أسهل لاختلاف لفظهما، ولأنّ أحدهما ثنائيّ» (ص 344).

فهذه عشرة مواضع ذكرتُها، من أربعةٍ وعشرين موضعاً أحصيتُها، (انظر أرقام الصفحات في الهامش)[13]، كلُّها يدلُّ على أن ابن أمّ قاسم اطّلع على المغني وأخذ منه، وليس هناك دليلٌ واحدٌ يدلّ على أنّ ابن هشام اطّلع على الجنى الدّاني.

---

(13) الرّقم الأول للمغني والثّاني للجنى: 392/79، 389/105، 118/113، 43/142، 553/175، 457/142، 477/191، 84/234، 481/234، 262/242، 107/284، 110/295، 600/360، 162/464.

وإنّما أطلت هنا لدفع احتمال أنّ ابن أمّ قاسم أخذ ما أخذ من كُتُبٍ أخرى لابن هشام، إذ كيف مع اجتماع هذا كلّه في مكان واحد؟ ومهما يكن فالبيّنة على المدّعي، وأنّى له بها!؟

3 ـ وفاة ابن أمّ قاسم:

الآن وقد صار مقطوعاً بأنّ ابن أمّ قاسمٍ اطّلع على المغني، وقد قلنا إنّ اطّلاعه كان على التأليف الأوّل ـ نقول: فما خبر هذا التأليف؟

يقول ابن هشام: «.. وقد كنت في عام تسعةٍ وأربعين وسبعمائةٍ أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك (في علم الإعراب)، منوِّراً من أرجاءِ قواعده، كلّ حالك، ثم إنّني أُصبت به وبغيره في مُنْصَرَفِي إلى مصر» (ص 12).

ويبدو أنّ ابن هشام رحل إلى الحجاز فراراً من الوباء الهائل، والطاعون العامّ، الذي أصاب مصر وغيرها في هذه السّنة، بل قيل إنه: «عمّ أقاليم الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وجميع أجناس بني آدم وغيرهم، حتى حيتان البحر، وطير السّماء، ووحش البرّ»[14].

ومن المفيد أن ننقل بعضاً من حديث ابن كثير وابن تَغْرِي بَرْدِي عن هذا الوباء.

قال ابن كثير: «.. وقد جاءت مطالعة نائب غزّة إلى نائب دمشق أنه مات من يوم عاشوراء إلى مثله من شهر صفر نحوٌ من بضعة عشر ألفاً... وفي هذا الشّهر (ربيع الأوّل من سنة 749)... كثر الموت في النّاس بأمراض الطّواعين، وزاد الأموات كلّ يوم على المائة، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون وإذا وقع في أهل بيتٍ لا يكاد

---

(14) ابن تغري بردي، يوسف أبو المحاسن جمال الدين (874 هـ)، النّجوم الزّاهرة في أخبار مصر والقاهرة، المؤسّسة المصريّة العامّة للنّشر، طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب من غير تاريخ، 95/10. وكانت طبعة دار الكتب قد صدرت سنة 1929.

يخرج منه حتى يموت أكثرهم. . . وقد تُوفي في هذه الأيّام من هذا الشّهر خلقٌ كثير، وجمٌّ غفير، وتعطّلت مصالحُ الناس، وتأخّر الموتى عن إخراجهم. . . وبلغ المُصَلى عليهم في الجامع الأمويّ إلى نحو المائة والخمسين وأكثر من ذلك، خارجاً عمّن لا يؤتى بهم إليه من أرجاء البلد، وممّن يموت من أهل الذّمّة. وأما حواضر البلد وما حولها فأمرٌ كثير، يقال إنه بلغ ألفاً في كثيرٍ من الأيّام، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون. . . واستهل شهر شعبان والفناء في النّاس كثير جدّاً، وربّما أنتنت البلد. . .»[15].

وفي «النّجوم الزّاهرة» لابن تَغْري بَرْدي: «وكانت هذه السّنة ـ أعني سنةَ تسع وأربعين وسبعمائة ـ كثيرةَ الوباء والفساد بمصر والشّام، من كثرة قطع الطّريق، لولاية الأمير مَنْجَك جميعَ أعمال المملكة (أي بسبب أنْ وَلِيَ. .) ومع هذا كان فيها الوباء الذي لم يقع مثله في سالف الأعصار، فإنه كان ابتدأ بأرض مصر أيام التّخضير، في فصل الخريف، في أثناء سنة ثمانٍ وأربعين، فما أهلّ المحرم سنة تسعٍ وأربعين حتّى اشتهر، واشتدّ بأرض مصر في شعبان ورمضان وشوّال، وارتفع في نصف ذي القعدة، فكان يموت بالقاهرة ومصر ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفَ نفسٍ، إلى عشرين ألفَ نفسٍ في كلّ يومٍ. . وحُمل أكثر الموتى على ألواح الخشب وعلى السلالم والأبواب، وحُفرت الحفائر وألقيت فيها الموتى، فكانت الحفيرة يُدفن فيها الثلاثون والأربعون وأكثر، وكان الموت بالطّاعون يبصق الإنسان دماً ثم يصيح ويموت. ومع هذا عمَّ الغلاء الدنيا جميعَها. . . فما أهلّ ذو القعدة إلّا والقاهرة خاليةٌ مقفرة، لا يوجد بشوارعها مارّ. . . وعلت الأتربةُ على الطرقات، وتنكّرت وجوه النّاس، وامتلأت الأماكن بالصّياح. . . وبطل الأذان من عدة مواضع. . وغُلّقت أكثر المساجد والزّوايا. . . ثم أخذ الوباء يتناقص في أول

(15) ابن كثير، إسماعيل بن الخطيب أبو الفداء عماد الدّين (774 هـ)، البداية والنّهاية، مكتبة المعارف، بيروت، 1966، 14/225 ـ 228.

المحرّم من سنة خمسين وسبعمائة»[16].

وكأنّ كتاب ابن هشام سُرق أو غُصب، وقد مرّ أنّه كثر الفساد وقطْعُ الطريق وعَمّ الغلاء، فلمّا كان شيءٌ من ذلك حُمل إلى مصر وبيع هناك، فوقع عليه ابن أمّ قاسم.

وكلّ من ترجم لابن أمّ قاسم يذكر أنّه تُوفي سنة 749. يوم عيد الفطر، أي أوّل شوّال[17]. ونعلم أنّ ابن هشام ألّف الكتاب هذه السنة، فلنُقَدّرْ أنّه ابتدأ تأليفه في أولها، أي في محرّم، وذلك أقصى تقدير. فمن محرّم إلى آخر رمضان تسعة أشهر، فهل تكفي هذه الأشهر لأن يؤلّف ابن هشام كتابه، ويرجعَ الكتاب إلى مصر، ويؤلفَ ابنُ أمّ قاسم كتابه؟ أي هل تكفي لتأليف كتابين كبيرين وأوْبةٍ إلى مصر من الحجاز؟

فكيف إذا قدّرنا أنّ ابن هشام سافر من مصر في السّنة نفسها، أي سنة 749. فنزيد على ذلك رحلةً إلى الحجاز من مصر؟

ولا ندري متى رجع ابن هشام حتى أصيب بكتابه؛ فإنه أصيب به عند مُنْصَرَفِهِ إلى مصر، فكيف إذا بقي إلى سنة 750؟ ولعلّه بقي؛ فإنّ الوباء لم يخفّ إلّا في أوّل هذه السّنة.

فكيف تكون الحال مع عظم البلاء، وعموم الوباء، وفداحة المصائب والنّوائب، وكثرة الصّوارف والشّواغل؟

لا يمكن أن يكون ابن أمّ قاسم توفي سنة 749.

---

(16) النّجوم الزّاهرة، 195/10 ـ 213.

(17) انظر أقدم ترجمةٍ له عند ابن الجزري، محمّد أبي الخير شمس الدّين (833 هـ)، في غاية النّهاية في طبقات القراء، نشره برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر، 1932/1351، 227/1 ثم عند ابن حجر العسقلاني، أحمد شهاب الدين شيخ الإسلام (852 هـ)، في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، تحقيق محمّد سيّد جاد المولى، مطبعة المدني، القاهرة، ط 2، 1966/1385، 116/2.

وقد وجدت ابن حَجَرٍ في «الدُّرر الكامنة» يقول: «وقد رأيت بخطّي ـ ولا أدري من أين نقلته ـ وكانت وفاته سنة 755. فالله أعلم»[18].

والذي يبدو أن هذا هو الحق الذي لا محيد عنه. والله أعلم.

4 ـ مغني اللّبيب في علم الإعراب:

بعد هذا نأتي إلى البحث مع الأخوين في أخذهما على ابن هشام قولَه في مقدمة كتابه: «فدونك كتاباً تُشدُّ الرِّحال فيما دُونه، وتقفُ عنده فحولُ الرجالِ ولا يعْدُونَه؛ إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمحْ قريحةٌ بمثاله، ولم ينسِجْ ناسِجٌ على مِنْوَاله» (ص 12).

فعندهما أنّهُ بهذا القول «أوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده، وفريد أصله وفرعه» على حينَ سبقته كتبٌ في الأدوات، منها كتاب الجنى الدّاني، وقد نقله برمّته ـ زعموا ـ إلى كتابه.

وهذا مبنيٌّ على أنّ الكتاب في الأدوات، وهو وهْمٌ ظاهر، والحقّ أنّهُ ليس في الأدوات، بل ولا في النّحو على عمومه.

أمّا إنّه ليس في الأدوات فأجَلْ؛ لأنّ الأدواتِ فيه بابٌ من ثمانية أبواب.

وأمّا إنّه ليس في النّحو على عمومه فهذا ما يحتاج إلى بيان.

قال ابن هشام في المقدمة: «... فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل.. وأصل ذلك علم الإعراب.. وقد كنت في عام تسعةٍ وأربعين وسبعمائةٍ أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك (في علم الإعراب)... ومما حثّني على وضعه أنّني لمّا أنشأت في معناه (أي في موضوعه)

(18) الدرر الكامنة، 117/2.

المقدمة الصغرى المسماة: الإعراب عن قواعد الإعراب ـ حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطّلاب..» (ص 12).

وعلم الإعراب أو قواعد الإعراب ليس هو النحوَ، ولا شكّ، وإن كان يُراد به النحوُ أحياناً. وسواء أطلقنا النحوَ على ما يعمُّ الصرفَ أم على ما يقابله ليس هو المقصودَ هُنا.

فالنّحو على الأوّل (كما في الخضريّ): «علمٌ بأصولٍ مستنبطةٍ من كلام العرب يُعرف بها أحكامُ الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروطٍ لنحو النواسخ، وحذف العائد، وكسر إن أو فتحها، ونحو ذلك. وعلى الثّاني يخصّ بأحوال التّركيب»[19].

قال الأمير: «والمراد بالإعراب (أي في قول ابن هشام المتقدّم)، كما في السّيوطي (له حاشيةٌ على المغني) التّطبيق على قواعد العربيّة، قال: ونسبته للنحو نسبة العلاج لعلم الطّبّ، والإفتاء للفقه»[20]. أقول: ومن هنا تعلم وهم الدّسوقي في قوله: «يُطلق الإعراب على علم النّحو، وهو علم بأصولٍ يُعرف بها أحكام أواخر الكلم، وهو المُراد هنا»[21]، وتعلم أيضاً ممّا نقلنا عن الخضري القصورَ في تعريف النّحو الذي ذكره الدسوقي، وهو شائعٌ في الكتب وعلى الألسنة.

فالكتاب في موضوعٍ لم يُسبق إليه ابن هشام، وهو قواعد الإعراب، أو أصول التّطبيق على قواعد العربيّة.

---

(19) الخضريّ، محمّد بن مصطفى (1287 هـ)، حاشية على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1359/1940، 10/1.

(20) الأمير، محمّد بن محمّد (1232 هـ)، حاشية على المغني، دار إحياء الكتب العربيّة لعيسى الحلبي، القاهرة، من غير تاريخ، 3/1.

(21) الدّسوقيّ، محمّد بن أحمد (1230 هـ)، حاشية على المغني، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1386 هـ، 3/1.

وعلى هذا فهو شبيهٌ بكتب قواعد الفُتيا والفروق في الفقه، ككتاب «إعلام الموقعين» لابن قيّم الجوزية، «والفُروق» للقَرَافي.

ولذلك انفرد بمباحثَ لم يُسبق إليها، نحو شرح «كيفيّة الإعراب»، و«ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»، و«التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها».

واختص بأبوابٍ تجمع مسائلَ متفرقةً في كتب النحو، كأبواب أحكام الجملة وشبه الجملة، و«الأحكام التي يكثر دَوْرُها، ويقبُح بالمعرب جهلها، وعدمُ معرفتِها على وجهها».

ثم إن المقصد الأوّلَ من الكتاب إعراب القرآن الكريم، وذلك بيّنٌ في محتواه، ومقدّمته، وعنوانه.

فقد ذكر ابن هشام في كتابه جُلّ آيات القرآن، تمثيلاً، واستشهاداً، وإعراباً للمُشْكل، وتوجيهاً للقراءات، وبحثاً في أقوال المعربين والمفسرين.

قال ابن خلدون: «.. ووصل إلينا بالمغرب، لهذه العصور، ديوانٌ من مصر منسوبٌ إلى جمال الدين بن هشام، من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً ومفصّلةً، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرِّرِ في أكثر أبوابها، وسمّاهُ بالمُغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كُلِّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعدَ.. فوقفنا منه على علمٍ جَمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصّناعة، ووفور بضاعته منها..»[22].

وما يقرب من نصف الكتاب في الكلام على المفردات، والبحث في معاني المفردات من أنواع علوم القرآن، وقد عقد الزركشيّ لها باباً في كتابه «البرهان»،

---

(22) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد (808 هـ)، المقدّمة، منشورات مؤسّسة الأعلمي، بيروت، من غير تاريخ، ص 547.

فقال: «النّوع السابع والأربعون: في الكلام على المفردات من الأدوات. والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج إليه المفسّر، لاختلاف مدلولها»[23].

وكذلك فعل السيوطي في كتابه «الاتقان»، قال: «النّوع الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر، وأعني بالأدوات الحروفَ وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»[24].

وابن هشام نفسه يذكر أنه وضع كتابه «لإفادة متعاطي التّفسير والعربيّة جميعاً» (ص 853).

وقيل له: «هَلاّ فسّرتَ القرآن أو أعربته، فقال: أغناني المغني»[25].

والناظر في مقدمة الكتاب يعرف مقصد المؤلف من كتابه جليّاً واضحاً.

قال: «واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمور».

قال الأمير: «قوله: كتب الإعراب: يعني إعراب القرآن»[26].

قال ابن هشام: «أحدها (أي الأمور الثّلاثة): كثرة التّكرار، فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكليّة، بل للكلام على الصور الجزئيّة، فتراهم يتكلمون على التّركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام. ألا ترى أنّهم حيث مرّ بهم مَثَل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى للمتّقين الّـذين يؤمنون بالغيب﴾ [البقرة/ 2]، ذكروا أن فيه ثلاثةَ أوجه، وحيث جاءهم مَثَل الضّمير

---

(23) الزّركشي، محمّد بن عبد الله بدر الدين (794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1391/1972، 175/4.

(24) السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (911 هـ)، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط 3، 1370/1951، 145/1.

(25) حاشية الدّسوقي، 276/2، وحاشية الأمير، 177/2.

(26) حاشية الأمير، 5/1.

المنفصل في قوله تعالى: ﴿إنّك أنت السميع العليم﴾ [آل عمران/ 35]، ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مَثَل الضّمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ [المائدة/ 117]، ذكروا فيه وجهين، ويكرّرون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، ألهُ محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محل له؟... (وذكر أمثلةً أخرى) وغير ذلك مما إذا استُقْصِيَ أملّ القلم، وأعقب السأم، فجمعتُ هذه المسائل ونحوها مقرّرةً محرّرةً في الباب الرّابع من هذا الكتاب (وهو في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها)، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السّمة كما يقول الكوفيون، أم من السموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين. وكالكلام على ألفه لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا؟ وعلى باء الجرّ ولامه لم كُسرتا لفظاً؟... والعجب من مكّيّ بن أبي طالب (اسم كتابه مشكل إعراب القرآن) إذ أورد مثلَ هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء...

والثّالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجارّ والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحَوْفي (له كتاب في إعراب القرآن).

وقد تجنّبت هذين الأمرين (الأمر الأول جمع مسائله في الباب الرابع)، وأتيت مكانهما بما يتبصّر به الناظر، ويتمرّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنيّة، والشّواهد الشعريّة، وبعض ما اتفق في المجالس النّحويّة» (ص 14 ـ 16).

فتراه يذكر أن سبب طول كتب إعراب القرآن ثلاثة أمور: التّكرار، وإيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات، وهو لا يريد لكتابه أن يطول طولَها، فجمع المسائل التي يكثر دورها في باب، وتجنّب الأمرين الآخرين. وتراه يذكر

كتابي مكّي والحَوْفي، وهما في إعراب القرآن.

وبهذا يَعدُّ المؤلفُ كتابه من كتب إعراب القرآن، بل يعدُّه مغنياً للّبيب عنها، بإفادته القوانين الكليّة، لتطبيقها على الصّور الجزئيّة.

فهو يعرب القرآن بطريقةٍ فريدةٍ جديدةٍ، تغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، والأعاريب جمع إعراب، والمراد إعراب القرآن الكريم.

فكيف لا يصحّ بعد هذا كلِّه لابن هشامٍ أن يقول: «إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحةٌ بمثاله، ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله»؟!

وبهذا اتّضح لك ـ أصلحك الله ـ فرقٌ بين الكتابين، وهو اختلافهما في الموضوع ـ وهو واضح في نفسه ـ واتضح لك أن الاتفاق إنما هو بين الباب الأوّل وحده من المغني وكتاب الجنى.

ومع ذلك هناك فرقٌ بين هذين أيضاً لا أريد أن أغادره.

هذا الفرق هو أن الباب الأوّل من المغني في المفردات عامّة، والمفردات تشمل الحروف والأسماء والأفعال.

أمّا كتاب الجنى فهو في الحروف خاصّة، ولذلك سماه «الجنى الداني، في حروف المعاني»، وصدّره بمقدمةٍ في بيان حدّ الحرف، وتسميته، ومعانيه، وأقسامه.. الخ.

ولا يتوهَّمَنَّ متوهِّمٌ نَظَرَ في فهرس الكتاب ولم يقرأْهُ خلافَ ما أقول، فإن المؤلّف يذكر أسماءً وأفعالاً لأنه قيل بحرفيّتها.

ولذلك انفرد المغني بثماني عشرة أداةً ليست في الجنى، هي:

1 ـ أيّ، بالفتح والتّشديد 2 ـ بَيْدَ 3 ـ ثَمّ، بالفتح 4 ـ حيث 5 ـ سِيّ 6 ـ سَوَاء 7 ـ عوضُ 8 ـ عَلُ، بلامٍ خفيفة 9 ـ عند 10 ـ غير 11 ـ قطّ 12 ـ كأيِّن 13 ـ كذا

14 ـ كلّ 15 ـ كِلا وكلتا 16 ـ كيف 17 ـ لدى ولدن، ذكرهما في الكلام على عند 18 ـ مَنْ، بالفتح.

أما ما انفرد به الجنى فأربعة أشياء، هي:

1 ـ الشين، قال: «وليس من حروف المعاني، ويقصد به التي تزاد وقفاً بعد كاف المخاطبة في لغة تميمٍ.. يقولون: أكرمْتُكِشْ» (ص 61).

2 ـ الميم في قولهم في القسم: «مُ اللَّهِ»، والميم التي هي بدلٌ من لام التعريف في لغة طـيّء، قال: «قلتُ: في عدّ هذه الميم (الثانية) من حروف المعاني نظرٌ» (ص 140).

3 ـ مُنْ، بضمّ الميم، وذلك في القسم.

4 ـ آيْ، بالمدّ، وذلك في النداء.

أما غير ذلك مما انفرد ابن أمّ قاسمٍ بعقد فصولٍ له فهو مذكورٍ في فصول أُخَر عند ابن هشامٍ، وذلك خمسة أشياء:

1 ـ كَمَا، ذكرها عند الكلام على الكاف 2 ـ هَيَا، ذكرها عند الكلام على أَيَا 3 ـ إِيَّا، ذكرها عند الكلام على الكاف والهاء 4 ـ هَلاَّ، ذكرها عند الكلام على أَلاَّ 5 ـ ذَا، ذكرها عند الكلام على ماذا.